

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تحديث لاهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

للنشر على النحو التالي:

في واشنطن العاصمة: ٩ صباحا بتوقيت الساحل الشرقي في ١٦ يناير ٢٠١٧

الاقتصاد العالمي في مشهد متحول

- بعد أداء باهت في عام ٢٠١٦، من المتوقع أن تتحسن وتيرة النشاط الاقتصادي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. غير أن هناك مساحة واسعة من التفاوت في النتائج الممكنة حول هذه التوقعات، نظرا لعدم اليقين بشأن سياسات الإدارة الأمريكية القادمة وتداعياتها العالمية. ومن المنتظر أن تصبح الافتراضات التي تقوم عليها التنبؤات أكثر تحديدا وقت صدور عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث تصبح السياسات الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي أكثر وضوحا.
- ومع مراعاة هذه المحاذير، تظل تقديرات وتوقعات النمو الكلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ دون تغيير عن عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فقد تحسنت الآفاق المتوقعة للاقتصادات المتقدمة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مما يعكس بعض التحسن في النشاط الاقتصادي خلال النصف الثاني من ٢٠١٦ بالإضافة إلى دفعة التنشيط المالي المتوقعة في الولايات المتحدة. وشهدت آفاق النمو تراجعا محدودا بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث زاد ضيق الأوضاع المالية بوجه عام. ورفعت التوقعات الموضوعية لآفاق النمو قصيرة الأجل بالنسبة للصين، نظرا للدفعة التنشيطية التي يُتوقع أن تقدمها السياسات، ولكنها خُفضت بالنسبة لعدد من الاقتصادات الكبيرة الأخرى - ولا سيما الهند والبرازيل والمكسيك.
- وترتكز هذه التنبؤات على افتراض تغيير مزيج السياسات في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة وما يستتبعها من تداعيات عالمية. ويتوقع خبراء الصندوق في الوقت الراهن إجراء بعض التنشيط المالي على المدى القصير وعودة السياسة النقدية العادية بصورة أقل تدرجا. وتتسق هذه التوقعات مع منحنى عائد السندات الأمريكية الذي يزداد انحدارا، وارتفاع أسعار الأسهم، والزيادة الكبيرة في سعر الدولار الأمريكي منذ انتخابات ٨ نوفمبر الماضي. وتتضمن تنبؤات هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحسنا أيضا في أسعار النفط عقب الاتفاق على تخفيض العرض بين أعضاء منظمة الأوبك والعديد من كبرى البلدان المنتجة الأخرى.
- وبينما تعتبر كفة الانخفاض هي الأرجح في ميزان المخاطر، يلاحظ وجود احتمالات أخرى تشير إلى إمكانية تحقيق نمو أعلى من المتوقع على المدى القصير. وعلى وجه التحديد، قد يتسارع النشاط العالمي بقوة أكبر إذا قدمت السياسات دفعة تنشيطية تتجاوز المتوقع حاليا في الولايات المتحدة أو الصين. ومن أبرز المخاطر التي قد تتسبب في هبوط النشاط إمكانية التحول نحو الحمائية والبرامج القائمة على سياسات انغلاقية؛ وضيق الأوضاع المالية العالمية بدرجة أكثر حدة من السيناريو المتوقع مع إمكانية تفاعل هذا الضيق مع أوجه الضعف التي تشوب الميزانيات العمومية في أجزاء من منطقة اليورو وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ واحتدام التوترات الجغرافية-السياسية؛ واشتداد حدة التباطؤ في الصين.

صندوق النقد الدولي



التطورات في النصف الثاني من ٢٠١٦

يقدر نمو الناتج العالمي بنحو ٣% (محسوبا على أساس المعدل السنوي) في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ - دون تغيير يذكر عن الربعين الأولين من العام. غير أن هذا المعدل المتوسط المستقر للنمو يخفي وراءه تطورات متباينة في مجموعات البلدان المختلفة. فقد انتعش النمو بقوة تجاوزت التوقعات في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع في معظمه إلى تراجع عبء المخزونات وبعض التعافي في الإنتاج الصناعي. وفي المقابل، حدث تباطؤ مواز غير متوقع في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، نظرا لعوامل متفردة في أغلب الحالات. وفي الربع الرابع من العام، ظلت المؤشرات القيادية، مثل مؤشرات مديري المشتريات، محتفظة بقوتها في معظم المناطق.

وفي الاقتصادات المتقدمة، شهد النشاط انتعاشا قويا في الولايات المتحدة بعد نصف عام أول ضعيف في ٢٠١٦، وبدأ الاقتصاد يقترب من مستوى التوظيف الكامل. ولا يزال الناتج أقل من المستوى الممكن في عدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ولا سيما منطقة اليورو. وفي الربع الثالث من العام، سجل النمو أرقاما أولية أعلى إلى حد ما من التنبؤات السابقة في بعض الاقتصادات مثل إسبانيا والمملكة المتحدة، حيث ظل الطلب المحلي متماسكا بصورة أفضل من المتوقع في أعقاب تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي. وتشير التعديلات في بيانات النمو التاريخية إلى أن اليابان حققت في ٢٠١٦ والسنوات السابقة معدل نمو أقوى مما ورد في التقديرات السابقة.^١

ولا تزال الصورة أكثر تنوعا بكثير في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فمعدل النمو في الصين كان أقوى بعض الشيء من المستوى المتوقع، تدعمه الدفعة التنشيطية المستمرة التي تقدمها السياسات. ولكن النشاط كان أضعف من المتوقع في بعض بلدان أمريكا اللاتينية التي تمر بفترة ركود حاليا، مثل الأرجنتين والبرازيل، بالإضافة إلى تركيا التي واجهت انكماشًا حادا في إيرادات السياحة. وكان النشاط في روسيا أفضل بدرجة طفيفة من المتوقع، وهو ما يرجع جزئيا إلى تحسن أسعار النفط.

أسعار السلع الأولية والتضخم: زادت أسعار النفط في الأسابيع القليلة الماضية نتيجة لاتفاق البلدان المنتجة الكبرى على تخفيض العرض. ومع قوة استثمارات الصين في البنية التحتية والعقارات بالإضافة إلى التيسير المالي المتوقع في الولايات المتحدة، حدث ارتفاع أيضا في أسعار معادن الأساس. وتعافت معدلات التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة خلال الشهور القليلة الماضية مع وصول أسعار السلع الأولية إلى آخر انخفاضاتها، ولكن معدلات التضخم الأساسي ظلت دون تغيير يذكر عند مستوى أقل من المستويات المستهدفة بوجه عام. وشهد التضخم بعض الارتفاع في الصين حيث أدت تخفيضات الطاقة الإنتاجية وارتفاع أسعار السلع الأولية إلى دفع التضخم في أسعار المنتجين إلى المساحة الموجبة بعد أكثر من أربع سنوات من التضخم المنخفض. وفي بلدان أخرى ضمن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كانت تطورات التضخم متفاوتة بسبب اختلاف تحركات أسعار الصرف وتباين العوامل المتفردة.

تطورات الأسواق المالية: سجلت أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية طويلة الأجل ارتفاعا كبيرا منذ شهر أغسطس (الفترة المرجعية لعدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، ولا سيما في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة منذ انتخابات نوفمبر. ومع حلول ٣ يناير، كانت العائدات الاسمية على سندات الخزنة الأمريكية لعشر سنوات قد ارتفعت بما يقرب من نقطة مئوية واحدة عن شهر أغسطس، و ٦٠ نقطة أساس عن فترة الانتخابات الأمريكية. وكانت هذه التغيرات مدفوعة في معظمها بالتحول المتوقع في مزيج السياسات الأمريكية. وعلى وجه التحديد، يُتوقع أن تصبح سياسة المالية العامة أكثر توسعا في الولايات المتحدة، وأن يؤدي ارتفاع الطلب في

^١ نظرا للزيادة الموازية إلى حد كبير في تقدير خبراء الصندوق للنمو الممكن، لم يؤد التعديل إلى تغير جوهري في تقدير فجوة الناتج في اليابان.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٧

المستقبل إلى زيادة الضغوط التضخمية وعودة أقل تدريجا إلى السياسة النقدية العادية. وفي منطقة اليورو، كان ارتفاع العائدات طويلة الأجل أكثر اعتدالا عن أغسطس الماضي - حوالي ٣٥ نقطة أساس في ألمانيا ولكن ٧٠ نقطة أساس في إيطاليا، مما يعكس زيادة عدم اليقين بشأن الأوضاع السياسية والقطاع المصرفي. وكما كان متوقعا، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل في شهر ديسمبر، ولكن موقف السياسة النقدية في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى ظل دون تغيير بوجه عام. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، تباينت الأوضاع المالية ولكنها ازدادت ضيقا بوجه عام، مع ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات بالعملة المحلية، وخاصة في أوروبا الصاعدة وأمريكا اللاتينية. كذلك انعكس هذا التباين في التغييرات التي أجريت على سعر الفائدة الأساسي منذ أغسطس الماضي - حيث سجل ارتفاعا كبيرا في المكسيك وتركيا وحُفِّض في البرازيل والهند وروسيا - وكذلك في تغيرات فروق العائد على مؤشر سندات الأسواق الصاعدة (EMBI).

أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية: ارتفع السعر الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي بأكثر من ٦% منذ أغسطس الماضي، كما قويت عملات البلدان المتقدمة المصدرة للسلع الأولية نتيجة لارتفاع أسعار تلك السلع، بينما ضعف اليورو كما ضعف الين الياباني على وجه الخصوص. وسجلت عملات عدة أسواق صاعدة تراجعا كبيرا في الشهور القليلة الماضية - وأبرزها الليرة التركية والبيزو المكسيكي - بينما ارتفعت عملات عدة بلدان مصدرة للسلع الأولية - أبرزها روسيا. وتشير البيانات الأولية إلى تعرض الأسواق الصاعدة لارتفاع حاد في التدفقات الخارجة من محافظ غير المقيمين في أعقاب الانتخابات الأمريكية، بعد بضعة أشهر من التدفقات الداخلة الكبيرة.

التنبؤات

تشير التقديرات الحالية إلى نمو عالمي بمعدل ٣,١% في ٢٠١٦، وهو ما يتوافق مع تنبؤات أكتوبر ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يتسارع النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصادات المتقدمة ومجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في ٢٠١٧-٢٠١٨، مع تحقيق نمو عالمي قدره ٣,٤% و ٣,٦%، على الترتيب، دون تغيير أيضا عن تنبؤات أكتوبر الماضي.

ومن المتوقع حاليا أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل ١,٩% في ٢٠١٧ و ٢% في ٢٠١٨، بزيادة قدرها ٠,١ و ٠,٢ نقطة مئوية، على الترتيب، مقارنة بتنبؤات أكتوبر الماضي. وكما أسلفنا، فإن هذه التنبؤات تخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين في ضوء التغيرات المحتملة في موقف السياسة الأمريكية تحت الإدارة القادمة. وتتفرد التوقعات المعنية بالولايات المتحدة بأعلى درجة احتمالية بين مجموعة كبيرة من السيناريوهات الممكنة. وتفترض هذه التوقعات تنشيطا ماليا يرتفع بالنمو إلى ٢,٣% في ٢٠١٧ و ٢,٥% في ٢٠١٨، بزيادة تراكمية في إجمالي الناتج المحلي تبلغ نصف نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات أكتوبر. وقد تم أيضا رفع توقعات النمو لعام ٢٠١٧ بالنسبة لألمانيا واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة، وهو ما يرجع في معظمه إلى تحقيق أداء أقوى من المتوقع أثناء الجزء الأخير من ٢٠١٦. ويُلاحظ أن هذه الزيادة في التوقعات توازن وتتجاوز الخفض الذي أجري على التوقعات المتعلقة بإيطاليا وكوريا.

غير أن العامل الأساسي الذي يركز عليه تحسن الآفاق العالمية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ هو التحسن المتوقع في نمو مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وكما ورد بالنقاش في عدد أكتوبر الماضي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يعكس هذا التوقع إلى حد كبير عودة الأوضاع الطبيعية بالتدرج في عدد من الاقتصادات الكبرى التي تشهد حاليا توترات اقتصادية كلية. وتشير التقديرات الحالية إلى نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدل ٤,١% في ٢٠١٦، ووصولها إلى ٤,٥% في ٢٠١٧، بانخفاض قدره حوالي ٠,١ نقطة مئوية عن تنبؤات أكتوبر الماضي. ويُتوقع حدوث تحسن أكبر في النمو ليصل إلى ٤,٨% في ٢٠١٨.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٧

- وجدير بالذكر أن تنبؤات النمو لعام ٢٠١٧ تم تعديلها بالزيادة في حالة الصين (إلى ٦,٥%، بارتفاع قدره ٠,٣ نقطة مئوية عن تنبؤات أكتوبر) استنادا إلى التوقعات التي تشير إلى استمرار دعم السياسات. غير أن استمرار الاعتماد على الإجراءات التنشيطية من خلال السياسات، مع التوسع الائتماني السريع وبطء التقدم في معالجة ديون الشركات، ولا سيما في تشديد قيود الميزانية على المؤسسات المملوكة للدولة، يزيد من مخاطر حدوث تباطؤ أكثر حدة أو عملية تكيف مُربكة. وقد تتفاقم هذه المخاطر بسبب الضغوط التي يفرضها خروج التدفقات الرأسمالية، وخاصة في بيئة خارجية أكثر اضطرابا.
- وتم تعديل التنبؤات الموضوعة لنيجيريا بالزيادة أيضا لأسباب أهمها ارتفاع إنتاج النفط نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية.
- ومن ناحية أخرى، تم خفض تنبؤات النمو لعام ٢٠١٧ في عدد من المناطق الأخرى:
- ففي الهند، تم خفض تنبؤات النمو للفترة الحالية (٢٠١٦-٢٠١٧) والسنة المالية القادمة بمقدار نقطة مئوية واحدة و ٠,٤ نقطة مئوية، على الترتيب، وهو ما يرجع في الأساس إلى صدمة الاستهلاك السلبية المؤقتة التي نجمت عن نقص السيولة واضطرابات المدفوعات المرتبطة بالمبادرة الأخيرة لسحب واستبدال الأوراق النقدية.
- وفي أنحاء أخرى من آسيا الصاعدة، تم تخفيض توقعات النمو أيضا في إندونيسيا بسبب انخفاض الاستثمار الخاص عن المستوى المتوقع، وفي تايلند بسبب تباطؤ الاستهلاك والسياحة.
- وفي أمريكا اللاتينية، يتمثل السبب الأساسي وراء تخفيض توقعات النمو في انخفاض توقعات التعافي قصير الأجل في الأرجنتين والبرازيل عقب نتائج النمو التي جاءت أضعف من المتوقع في النصف الثاني من ٢٠١٦، وزيادة ضيق الأوضاع المالية في المكسيك وما تتعرض له من آثار معاكسة بسبب عدم اليقين المرتبط بالولايات المتحدة، واستمرار تدهور الأوضاع في فنزويلا.
- وفي الشرق الأوسط، من المتوقع أن يكون نمو المملكة العربية السعودية في ٢٠١٧ أضعف مما أشارت التنبؤات السابقة نظرا لتخفيض إنتاج النفط في ظل اتفاقية أوبك الأخيرة، بينما لا تزال الصراعات الأهلية تكبد عددا من البلدان الأخرى خسائر فادحة.

المخاطر

- تخضع آفاق النمو العالمي لاحتمالات على الجانبين، ولكن التقديرات ترجح كفة الجانب السلبي، ولا سيما على المدى المتوسط:
- تسلط التطورات السياسية الأخيرة الضوء على انحسار التوافق بشأن مزايا الاندماج الاقتصادي عبر الحدود. ويمكن أن تزداد حدة الضغوط الحمائية إذا اتسعت الاختلافات العالمية وصحبتها تحركات حادة في أسعار الصرف نتيجة لتحقق احتمالات التحول الكبير في السياسات. وستؤدي زيادة القيود على التجارة العالمية وحركة الهجرة إلى إلحاق الضرر بالإنتاجية والدخل، وإحداث أثر مباشر على مزاج السوق.
- وفي الاقتصادات المتقدمة حيث لا تزال الميزانيات العمومية ضعيفة، يمكن أن ينخفض النمو والتضخم بصورة دائمة إذا طال انخفاض الطلب الخاص والتقدم غير الكافي في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة (بما في ذلك معالجة خلل الميزانيات العمومية في البنوك)، وهو ما سيكون له انعكاسات سلبية على ديناميكية الدين.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٧

- وبالإضافة إلى المخاطر المذكورة في القسم السابق، لا تزال هناك مواطن ضعف أساسية في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة الأخرى. فارتفاع دين الشركات، وتراجع الربحية، وضعف الميزانيات العمومية في البنوك، ومحدودية هوامش الأمان التي تنتجها السياسات، كلها تشير إلى استمرار تعرض هذه الاقتصادات لتداعيات الأوضاع المالية العالمية الأكثر ضيقاً، والتحولت في اتجاه التدفقات الرأسمالية، وانعكاسات الانخفاض الحاد في أسعار العملات على الميزانيات العمومية. وفي كثير من الاقتصادات منخفضة الدخل، أدى انخفاض أسعار السلع الأولية وانتهاج سياسات توسعية إلى تآكل هوامش الأمان المالي كما أسفر في بعض الحالات عن عدم استقرار موقفها الاقتصادي وارتفاع درجة تعرضها لمزيد من الصدمات الخارجية.
- ولا تزال المخاطر الجغرافية-السياسية ومجموعة من العوامل غير الاقتصادية الأخرى تشكل عبئاً على الآفاق المتوقعة في مناطق متنوعة - الحرب الأهلية والصراع الداخلي في أجزاء من الشرق الأوسط وإفريقيا، ومحنة اللاجئين والمهاجرين المأساوية في البلدان المجاورة وفي أوروبا، وأعمال الإرهاب على مستوى العالم، والآثار المطولة للجفاف في شرق وجنوب إفريقيا، وانتشار فيروس زيكا. وإذا تفاقمت هذه العوامل، يمكن أن تعمق المعاناة في البلدان التي يقع عليها التأثير المباشر. كذلك يمكن أن تؤدي زيادة التوترات الجغرافية-السياسية والإرهاب إلى التأثير بشدة على مزاج السوق ومستوى الثقة في الاقتصاد على مستوى العالم.
- وعلى جانب الارتفاع، يمكن أن يكون التحفيز الذي تقدمه السياسات في الولايات المتحدة و/أو الصين لدعم النشاط الاقتصادي أكبر مما تشير التنبؤات الحالية، مما يؤدي بدوره إلى انتعاشة أقوى في النشاط الاقتصادي لدى شركائهما التجاريين ما لم تتسبب السياسات التجارية الحمائية في الحد من هذه التداعيات الإيجابية. ومن التطورات التي يحتمل أن تتجاوز المتوقع أيضاً زيادة الاستثمارات إذا تعززت الثقة في تعافي الطلب العالمي، وهو ما يبدو من بعض مؤشرات الأسواق المالية.

السياسات

- يشير السيناريو الأساسي لتنبؤات الاقتصاد العالمي إلى تحسن النمو في بقية الفترة التي تغطيها التنبؤات مقارنة بوتيرته الضعيفة في العام الحالي، في سياق المزاج الإيجابي السائد في الأسواق المالية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، لا تزال النتائج المخيبة للأمال احتمالاً كبيراً، وهو ما يؤكد انخفاض التوقعات المتكرر للنمو في السنوات القليلة الماضية. وعلى هذه الخلفية، ونظراً لاختلاف البلدان من حيث المرحلة الدورية التي تمر بها وحيز الحركة الذي تنتجه سياساتها، تختلف الأولويات تبعاً لظروف كل اقتصاد:
- ففي الاقتصادات المتقدمة التي لا تزال فجوات الناتج فيها سلبية وضغوط الأجور مكبوحة، يظل استمرار التضخم المنخفض (أو الانكماش في بعض الحالات) من المخاطر القائمة. ولذلك يجب أن تظل السياسات النقدية تيسيرية، مع الاعتماد على استراتيجيات غير تقليدية عند الحاجة. ولكن السياسة النقدية التيسيرية لا تستطيع وحدها رفع الطلب بالكافي، ولذلك لا يزال الدعم المالي - الذي يحدده الحيز المتاح ويوجّه نحو السياسات التي توفر الحماية لمحدودي الدخل وترفع توقعات النمو على المدى المتوسط - مطلباً ضرورياً لتوليد الزخم اللازم. وفي الحالات التي يتعذر فيها تأجيل الضبط المالي، ينبغي ضبط وتيرته ومكوناته للحد من تأثيره على الناتج.
 - وفي الاقتصادات المتقدمة التي لا تعاني من فجوات ناتج سلبية إلى حد كبير، ينبغي أن يستهدف أي دعم مالي تقوية شبكات الأمان الاجتماعي (وهو ما يشمل في بعض الحالات مساعدة اللاجئين على الاندماج) وزيادة الناتج الممكن على المدى الأطول من خلال الاستثمارات عالية الجودة في البنية التحتية والإصلاح الضريبي العادل والداعم للعرض. وفي مثل هذه الحالات، من المنتظر أن يسمح التثبيت الجيد للتوقعات التضخمية باعتماد سرعة متدرجة في استعادة السياسة النقدية العادية.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٧

- وبشكل أعم، يجب أن تقترن السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية بإصلاحات هيكلية قادرة على التصدي لتراجع النمو الممكن وأن تكون داعمة لهذه الإصلاحات - وهو ما يشمل بذل جهود لزيادة المشاركة في القوى العاملة، وتشجيع الاستثمار في المهارات، وتحسين عملية التوفيق بين المهارات والوظائف في أسواق العمل، وفتح الأبواب للانخراط في المهن المغلقة، وتعزيز الديناميكية والابتكار في أسواق المنتجات والخدمات، وتشجيع استثمارات الأعمال، بما في ذلك الاستثمار في البحوث والتطوير.
- وتواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تفاوتًا هائلًا بين مراكزها الدورية وتحدياتها الهيكلية. وبوجه عام، يمكن أن يؤدي تعزيز الصلابة المالية إلى الحد من تعرضها لضيق الأوضاع المالية العالمية، والتحركات الحادة في العملات، ومخاطر التحولات في اتجاه التدفقات الرأسمالية. ويجب على الاقتصادات ذات الديون غير المالية الكبيرة والمتزايدة، أو الالتزامات الأجنبية غير المغطاة، أو الاعتماد الكبير على الاقتراض قصير الأجل في تمويل استثمارات طويلة الأجل، أن تعتمد ممارسات أقوى لإدارة المخاطر واحتواء أوجه عدم التوافق في الميزانيات العمومية.
- وفي البلدان منخفضة الدخل التي شهدت تناقصًا في احتياطياتها المالية على مدار السنوات القليلة الماضية، تتمثل الأولوية في استعادة هذه الاحتياطيات مع مواصلة الإنفاق بكفاءة على الاحتياجات الرأسمالية والمصرفية الاجتماعية الحيوية، وتعزيز إدارة الدين، وتحسين تعبئة الإيرادات المحلية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية - بما في ذلك إصلاحات التعليم - التي تمهد السبيل لتنويع الاقتصاد ورفع الإنتاجية.
- وبالنسبة للبلدان الأشد تضررا من انخفاض أسعار السلع الأولية، يتيح التحسن الذي شهدته الأسواق مؤخرا بعض الانفراج، ولكن التكيف مع هذه الأوضاع لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي يعتبر مطلبًا عاجلاً. وينطوي هذا على السماح لسعر الصرف بالتكيف في البلدان التي لا تعتمد على سعر صرف مربوط، وتشديد السياسة النقدية حيثما دعت الحاجة لمعالجة ارتفاعات التضخم، وضمان أن يكون الضبط المالي المطلوب مواتياً للنمو قدر الإمكان. وتشكل النقطة الأخيرة مطلبًا مهماً في البلدان التي تطبق أسعار صرف مربوطة، حيث لا يتاح استخدام سعر الصرف كأداة لامتنعاص الصدمات. وعلى المدى الأطول، ينبغي للبلدان التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على منتج واحد أو بضعة منتجات من السلع الأولية أن تعمل على تنويع قواعدها التصديرية.
- ومع ضعف النمو ومحدودية حيز الحركة من خلال السياسات في كثير من البلدان، يتعين استمرار الجهود متعددة الأطراف في عدة مجالات للحد من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والحفاظ على تحسن مستويات المعيشة على مستوى العالم. ويجب أن تتواصل هذه الجهود على نحو متزامن في عدد من الجبهات. فلكي يقترن جميع المنافع طويلة الأجل للاندماج الاقتصادي بوجه عام، يجب أن يتأكد صناع السياسات من وجود مبادرات موجهة بدقة لمساعدة المتضررين من الانفتاح التجاري ودعم قدرتهم على العثور على فرص عمل في قطاعات الاقتصاد المتوسعة. ومن مقتضيات العدالة الاقتصادية أيضًا بذل جهود على المستويين الوطني ومتعدد الأطراف لمحاربة التهرب الضريبي ومنع ممارسات التحايل الضريبي. ويجب مواصلة الجهود لتعزيز صلابة النظام المالي، بما في ذلك إعادة رسملة المؤسسات وتنقية الميزانيات العمومية حيثما اقتضى الحال، وضمان وجود أطر فعالة لتسوية الأوضاع المصرفية الوطنية والدولية، ومعالجة ما ينشأ من مخاطر بسبب جهات الوساطة غير المصرفية. ويمكن أن تؤدي تقوية شبكة الأمان العالمية إلى حماية الاقتصادات التي ربما تكون معرضة رغم قوة أساسياتها الاقتصادية للعدوى والتداعيات العابرة للحدود. وأخيرًا وليس آخراً، يشكل التعاون متعدد الأطراف أمراً لا غنى عنه أيضاً لمعالجة التحديات العالمية المهمة على المدى الأطول، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، ومنع انتشار الأوبئة العالمية.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٧

الجدول ١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

على أساس سنوي مقارن									
من ربع عام رابع إلى آخر ٢ /			الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي /١		توقعات		تقديرات		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٣,٦	٣,٦	٣,١	٠,٠	٠,٠	٣,٦	٣,٤	٣,١	٣,٢	الناتج العالمي
٢,٠	١,٩	١,٨	٠,٢	٠,١	٢,٠	١,٩	١,٦	٢,١	الاقتصادات المتقدمة
٢,٥	٢,٣	١,٩	٠,٤	٠,١	٢,٥	٢,٣	١,٦	٢,٦	الولايات المتحدة
١,٥	١,٦	١,٦	٠,٠	٠,١	١,٦	١,٦	١,٧	٢,٠	منطقة اليورو
١,٥	١,٦	١,٧	٠,١	٠,١	١,٥	١,٥	١,٧	١,٥	ألمانيا
١,٥	١,٧	١,١	٠,٠	٠,٠	١,٦	١,٣	١,٣	١,٣	فرنسا
٠,٨	٠,٧	١,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٧	إيطاليا
٢,٠	٢,٢	٢,٩	٠,٢	٠,١	٢,١	٢,٣	٣,٢	٣,٢	إسبانيا
٠,٥	٠,٨	١,٥	٠,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٨	٠,٩	١,٢	اليابان /٣
١,٨	١,٠	٢,١	٠,٣-	٠,٤	١,٤	١,٥	٢,٠	٢,٢	المملكة المتحدة
٢,٠	٢,٠	١,٦	٠,١	٠,٠	٢,٠	١,٩	١,٣	٠,٩	كندا
٢,٦	٢,٥	١,٧	٠,٠	٠,١-	٢,٤	٢,٢	١,٩	٢,٠	اقتصادات متقدمة أخرى /٤
٥,١	٥,١	٤,٢	٠,٠	٠,١-	٤,٨	٤,٥	٤,١	٤,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١,٥	١,٣	٠,٣	٠,١	٠,١	١,٨	١,٥	٠,١-	٢,٨-	كومنولث الدول المستقلة
١,٣	١,١	٠,٣	٠,٠	٠,٠	١,٢	١,١	٠,٦-	٣,٧-	روسيا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٢	٣,٣	٢,٥	١,١	٠,٥-	ما عدا روسيا
٦,٣	٦,٦	٦,١	٠,٠	٠,١	٦,٣	٦,٤	٦,٣	٦,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٠	٦,٥	٦,٦	٠,٠	٠,٣	٦,٠	٦,٥	٦,٧	٦,٩	الصين
٧,٦	٧,٩	٦,٢	٠,٠	٠,٤-	٧,٧	٧,٢	٦,٦	٧,٦	الهند /٥
٥,٣	٥,٣	٤,٣	٠,٠	٠,٢-	٥,٢	٤,٩	٤,٨	٤,٨	مجموعة أسيا-٥ /٦
٣,٣	٢,٦	٢,٨	٠,٠	٠,٠	٣,٢	٣,١	٢,٩	٣,٧	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٠	١,٧	٠,٧-	٠,٠	٠,٤-	٢,١	١,٢	٠,٧-	٠,١	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٧	١,٤	١,٩-	٠,٠	٠,٣-	١,٥	٠,٢	٣,٥-	٣,٨-	البرازيل
٢,٤	١,٤	١,٩	٠,٦-	٠,٦-	٢,٠	١,٧	٢,٢	٢,٦	المكسيك
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٣,٥	٣,١	٣,٨	٢,٥	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	١,٦-	٢,٣	٠,٤	١,٤	٤,١	المملكة العربية السعودية /٧
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١-	٣,٧	٢,٨	١,٦	٣,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٢	٢,٣	٠,٨	١,٥-	٢,٧	نيجيريا
١,٩	١,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٠	١,٦	٠,٨	٠,٣	١,٣	جنوب إفريقيا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٥,٤	٤,٧	٣,٧	٤,٦	للتنكزة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٥,٤	٤,٧	٣,٧	٤,٦	البلدان النامية منخفضة الدخل
٢,٩	٢,٩	٢,٥	٠,١	٠,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٦	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٤,١	٣,٨	١,٩	٢,٧	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) /٨

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٧

٤,٠	٢,٠	٣,٦	٣,٨	-٠,١	-٠,٣	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣	١,٨	٤,٠	٤,٧	٠,١	٠,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
									أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
-٤٧,٢	-١٥,٩	١٩,٩	٣,٦	٢,٠	١,٢-	١٥,٠	٧,٦	٢,٥	النفط /٩
-١٧,٤	-٢,٧	٢,١	-٠,٩	١,٢	-٠,٢	٦,٦	٠,٢	-١,٤	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
									أسعار المستهلك
٠,٣	٠,٧	١,٧	١,٩	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٨	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة
٤,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٠,١	٠,٢	٣,٩	٤,٠	٣,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية /١٠
									سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
٠,٥	١,٠	١,٧	٢,٨	٠,٤	٠,٧	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
-٠,٠	-٠,٣	-٠,٣	-٠,٢	٠,١	٠,٢	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة ٤ نوفمبر -٢ ديسمبر ٢٠١٦. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.

- ١/ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وعدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- ٢/ بالنسبة للنتائج العالمية، تمثل البلدان المتضمنة في جميع التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠% من الناتج العالمي السنوي على أساس تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لنتائج الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل البلدان المتضمنة في جميع التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠% من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات على أساس تعادل القوى الشرائية.
- ٣/ أرقام الحسابات القومية التاريخية لليابان تعكس تعديلات شاملة من جانب السلطات الوطنية نُشرت في ديسمبر ٢٠١٦. وأهم هذه التعديلات التحول من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتحديث السنة المعيارية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١.
- ٤/ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
- ٥/ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم إجمالي الناتج المحلي بداية من عام ٢٠١١ على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، مع اعتبار السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ سنة أساس.
- ٦/ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.
- ٧/ وقت الانتهاء من وضع التنبؤات، لم يكن قد تم بعد نشر سلسلة معدلة من البيانات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي تتماشى مع بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوية الجديدة. ومن ثم لا تظهر أرقام النمو المقارنة من ربع عام رابع إلى آخر.
- ٨/ متوسط بسيط لمعدلات النمو لأحجام الصادرات والواردات (من السلع والخدمات).
- ٩/ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٤٢,٧ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٦؛ وبيبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية (في ٦ ديسمبر ٢٠١٦) ٥١,٢ دولارا في ٢٠١٧ و ٥٣ دولارا في ٢٠١٨.
- ١٠/ باستثناء الأرجنتين وفنزويلا.